الجمعية تؤكد أنَّ قبول أبناء زيجات السعوديين غير النظامية حقٌ يجب ألا تحول دونه الإجراءات الإدارية

طالب الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية ، وزارة التربية والتعليم بقبول أبناء زيجات السعوديين غير النظامية من أجنبيات في مدارس التعليم العام باعتبار ذلك حقٌ يجب ألاَّ تحول دونه الإجراءات الإدارية ، مؤكداً تلقي الجمعية للعديد من الشكاوى من أولياء أمور تتعلق بعدم قبول أبنائهم في المدارس وذلك لعدم وجود أوراق ثبوتية لهم ، وبين أن الجمعية قامت بمخاطبة وزارة التربية والتعليم ووجدت تجاوباً من معظم إداراتها ، وقال « تمت تلك المخاطبات بناءً على ما ورد إلى الجمعية من شكاوى ، إذ قامت الجمعية بتصنيفها ضمن قضايا الأحوال الشخصية والأحوال المدنية» وأضاف «لا يجوز حرمان الطفل من حقه في التعليم بسبب إجراء إداري في الوقت الذي وقعت فيه المملكة اتفاقاً انضمت من خلاله إلى اتفاقيات خاصة بحقوق الطفل» مبيناً أنَّ بعض تلك الزيجات تمت بسبب اعتقاد الزوج بأن من حقه الزواج بقريبته إذا كانت تحمل جنسية أخرى وتحول الإجراءات الإدارية على إتمام الزواج فيضطر إلى الزواج بها دون وجود موافقة رسمية من الجهات ذات العلاقة مما يترتب على ذلك الآثار السلبية ، مشيراً إلى أن الجمعية تسعى إلى توفير المساعدة لهؤلاء الأطفال ، لكي لا يتم حرمانهم من حقوقهم بسبب عدم وجود أوراق ثبوتية والتي حفظتها القوانين المحلية والمواثيق الدولية من التعليم والعلاج والتنقل وغيرها .

مَرْكَزُ الحِوَارِ بَيْنَ المَذَاهِبِ والقَضَاءُ عَلَى الطَائِفِيّة

د. عبد الجليل السيف
عضو الجمعية وعضو مجلس الشورى

عرفنا جميعاً مواقف خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - المؤيدة دائماً للدور الإيجابي على صعيد تعزيز أواصر الحوار والتعاطي بمسؤولية مع هذه القضايا ، بدايةً بالحوار الداخلي ثم الخارجي عبر مبادرته التاريخية للحوار بين أتباع الأديان والثقافات ، ولكن المبادرة التي أدهشت الجميع ، والتي اكتمل بها عقد المبادرات الحوارية ، دعوته حفظه الله إلى تأسيس مركز للحوار بين المذاهب الإسلامية يكون مقره الرياض ، التي تبنتها قمة التضامن الإسلامي الاستثنائية التي عُقدت في مكة المكرمة خلال الفترة من ٢٥-٢٦ رمضان ١٤٣٣هـ ، استشعاراً منه أيّده الله للمسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتقه ؛ لتعزيز التواصل بين المذاهب الإسلامية والمساهمة في إزالة الكثير من الشوائب ويفتح الباب واسعاً أمام الحوار والتلاقي بين عموم المسلمين ويقوي من وحدتهم وتضامنهم.

وقد أيَّد هذه المبادرة التاريخية عددٌ من المرجعيات الإسلامية السُنّية والشيعية على السواء في أنحاء الوطن العربي ، خصوصاً مصر الأزهر ، ولبنان المعروف بالتعايش المذهبي والطائفي ؛ فضلاً عن دول إسلامية كثيرة ، ووصفوها بالأسلوب الجديد والنظرة الغير تقليدية في معالجة قضايا المسلمين ، وأكدوا على موقف خادم الحرمين الشريفين الرائد والداعي إلى ضرورة رفض التقسيمات المذهبية والمناطقية والأيدولوجية التي باتت تؤثر على وحدة الأمة وتماسكها ، واعتبارها واحدةً من المحطات التاريخية والمهمة التي تعودوها من المملكة في مبادراتها وسعيها المستمر لحل قضايا المسلمين ومشكلاتهم ، وقالوا : إنَّ تأسيس المركز يعد السفينة التي تصل بالأمة إلى شاطئ النجاة إذا ما توافرت النيات الصادقة بعيداً عن الحسابات الضيقة ، خصوصاً بعد تصاعد نُذر الفتنة المذهبية الطائفية التي وصلت حداً بالغ الخطورة حتى أنَّ البعض يتعامل معه كما لو كان صراعاً بين أعداء وليس اختلافاً بين أبناء مجتمعات واحدة وأبناء دين واحد ؛ كما نرى ونتابع هذا الصراع قد أفسد العلاقات بينهم في بعض الأحيان أن تصل إلى حد القطيعة ، وكان هذا الصراع مُدخلاً لتقويض أمن واستقرار بعض الدول ووحدتها الوطنية ، ليس هذا فحسب بل إنه يهدد بتمزيق كيانات الدول.

فليس هناك من سبيل لمواجهة هذا الوضع الخطير ، سوى الحوار بين أبناء المذاهب الإسلامية وخصوصاً بين السُنّة والشيعة ؛ حيث يمكن إبراز القواسم المشتركة الكثيرة جداً دينياً ووطنياً ويمكن أيضاً من خلال هذا الحوار الراقي مواجهة النزعات المتطرفة أياً كان مصدرها.

لقد سررنا كثيراً ؛ مواطنين ومواطنات فالإفطار الجماعي في شهر رمضان المبارك الذي جمع شركاء الوطن في فندق الفورسيزون في الرياض تحت عنوان «لا للطائفية» ونظمه متطوعون سعوديون شيعة وسُنّة ، وبعده سُررنا أكثر بملتقى عنوانه «لا للطائفية» والذي أقيم في سحور إحدى ليالي رمضان المبارك الماضي في محافظة القطيف العوامية ، فلقد استهدفت هاتان المناسبتان الوطنيتان التقريب بين أطراف المجتمع ونبذ الفتنة الطائفية والحث على الوحدة الوطنية وبعث إفطار الرياض وسحور العوامية برسالة مهمة للجميع بأننا كلنا إخوة نجتمع في إنسانيتنا وفي إسلامنا ومواطنتنا ، ولنرفض الفرقة وندعم وحدتنا الوطنية ؛ كما يسرنا كثيراً أيضاً وجود مثل هذه التجمعات الوطنية ، وأُشير في هذا الخصوص إلى جمعية للتآخي السُنّي والشيعي ، التي ضم ١٥٠٠ عضو ، هي جمعية ليس لها اهتمام ديني ولا سياسي بل جمعية هدفها الحفاظ على وحدة الوطن وهدفها المواطنة ونبذ الإثارة والفتن.

نأمل أن تتحوّل دعوة خادم الحرمين الشريفين الجادة إلى منهج عمل يعالج الأعطاب التي حصلت والتي نأمل ألا تكون عميقة وبالتالي تتفادى أي سلبية محتملة ، وأن نعمق الحوار من أجل أن يتقارب الناس في مفاهيمهم ؛ لأنَّ التقارب في الفهم وفي التصور هو السبيل الوحيد للتقارب بين المواقف الذي ينتج عنه التعامل الإيجابي ؛ ونعمل على ترسيخ العيش المشترك لأن فيه مصلحة للجميع وأن تكون للمركز فاعلية حقيقية في إطار الحوار بين المذاهب الإسلامية ، وأن يراعى التمثيل الحقيقي لكل المذاهب والطوائف الإسلامية من كل قُطر إسلامي دون استحواذ لأحد على فعاليات المركز ودون إقصاء لأي مذهب إسلامي ، وصولاً إلى تفاهم عام حول القضايا التي نختلف عليها ، وأن تتضافر الجهود من أجل تحقيق التقارب بين الجميع وصولاً إلى التوحد الإسلامي حول القضايا المشتركة ولعلكم تتفقون معي جميعاً أنَّ قضية الحوار هي ما نحتاج إليه جميعاً بدلاً من التناحر والتشرذم.